

التحولات المعرفية في بيئة الأعمال

أ.د. السعدي رجال

أ. مسعي سمير

أستاذ التعليم العالي بجامعة أم البواقي

أستاذ مساعد بجامعة خنشلة

ملخص البحث:

تمر الرأسمالية بمنعرج تاريخي؛ من نظام اقتصاديات الحجم أين يكون أساس القيمة هو حجم العمل البشري، إلى مرحلة جديدة من الإنتاج قائمة على درجة وكثافة الإبداع؛ أين يكون العنصر الأساسي في خلق القيمة هو مستوى المعرفة البشرية المسخرة في العملية الإنتاجية. يرمي هذا البحث إلى إمطة اللثام عن أهم التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي الحالي، والتي كانت سبباً مباشراً وراء نشوء مفهوم اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية:

اقتصاد المعرفة، كثافة المعرفة، المعرفة، الإبداع، الأصول المعنوية، العولمة.

Resumé:

Le capitalisme négocie un tournant décisif ; lors de son passage d'une économie d'échelles où la valeur se détermine à partir du volume de travail humain, vers une nouvelle économie basée sur le degré et l'intensité d'innovation, et marquée par une création de valeur focalisée dans le niveau de la connaissance humaine consacré à la production. Cette étude vise à clarifier les principales mutations, que connaît l'économie mondiale actuelle, qui sont à l'origine de l'émergence du concept d'économie de la connaissance.

Mots clés :

Economie de connaissance, les actifs immatériels, la connaissance, l'innovation, la mondialisation

إنَّ العلاقة التي تربط بين المعرفة والاقتصاد هي علاقة أزلية وجدت منذ ممارسة الإنسان نشاطاته البدائية كالصيد والزراعة. فالمعرفة كخاصية باطنية يمتلكها الإنسان لظالما كان لها دور بارز في العملية الاقتصادية، حيث يشيد آدم سميث في كتاباته بالإسهامات التي يقدمها المختصون The new layers of specialists في العملية الإنتاجية من خلال إدماجهم واستخدامهم لمختلف المعارف الاقتصادية المفيدة، كما يؤكد فريدريك Friedrich List على أهمية البنى التحتية والمؤسسات التعليمية في إعداد وتأهيل القوى التشغيلية من خلال خلق ونشر المعرفة (OCDE، 1996، ص.11)، ويصف شام بيتر Joseph Schumpeter الإبداع على أنه الدافع الرئيسي للديناميكية الاقتصادية، وتبعهم في هذا التوجه العديد من الاقتصاديين ك: غالبرايث Galbraith، قودوين Goodwin، وهيرشمان Hirschman. وبذلك تحولت العديد من المجتمعات خلال الثلاث العقود الأخيرة من مجتمعات صناعية تعتمد بشكل رئيسي في نشاطها على استغلال وتحويل الموارد المادية للطبيعة، إلى مجتمعات معرفية قائمة على إنتاج وتوزيع المعرفة (OCDE، 1996، ص.11)، وبرزت معها سلسلة محورية جديدة قائمة على تامين عنصر المعرفة البشرية. لذلك فإن اكتشاف خصائص وحقيقة هذه التغيرات التي تعصف بالاقتصاد العالمي، ودراسة آثارها على نشاط المنظمات أصبحت موضوعاً في غاية الأهمية. من خلال ما تقدم تطفو إلى السطح أهم معالم إشكالية البحث المقدم وهي: ما هي أهم التحولات الحاصلة في بيئة الأعمال الحالية، والتي مهدت الطريق إلى ما يعرف حالياً بالاقتصاد القائم على المعرفة؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة نعتمد الفرضيتين التاليتين :

- تسبب الصناعات عالية التقنية High Tech industries والخدمات كثيفة المعرفة Knowledge intensive services كالإعلانات، التعليم، الإعلام والاتصال أعلى معدلات النمو من حيث حجم الإنتاج والعمالة.
- لقد أصبحت المعرفة المورد الأكثر أهمية في العملية الاقتصادية، بسبب زيادة الاعتماد عليها في النشاط الاقتصادي، حيث أصبح رأسمال المعنوي والاستثمار في الأصول المعنوية من أهم محددات النمو والميزة التنافسية في اقتصاد المعرفة.

1- مفهوم اقتصاد المعرفة:

إن أول ذكر لمصطلح اقتصاد المعرفة كان لعالم الاقتصاد الاسترالي Fritz Machlup عام 1962 في بحث منشور عن قياس ناتج المعرفة في الولايات المتحدة حيث قدر حجم المعرفة في تلك الفترة بـ: 136.4 مليون دولار، أي ما يقارب 29% من الناتج الإجمالي الأمريكي (GODIN، 2008). ليتتالي ذكره بعدها في الأبحاث والتقارير التي تصدرها بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ولعل أبرز تعريف هو ما جاءت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي عرفت اقتصاد المعرفة knowledge economy على أنه مفهوم برز نتيجة إقرار تام بالدور الذي تلعبه المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي أكثر من باقي الموارد كالموارد الطبيعية، رأس المال، العمالة البسيطة... الخ (OCDE، 1996، ص.9). أما قسم التجارة والصناعة للمملكة المتحدة فيعرف اقتصاد المعرفة على أنه "اقتصاد يكون فيه توليد واستغلال المعرفة هو العامل الرئيسي لخلق الثروة" (UKTID، 1999، ص.5).

أما Charles Ledbetter فقد قدم تعريفاً نوعياً أهتم بشكل أكبر بمجالات اقتصاد المعرفة، حيث يؤكد بأن اقتصاد المعرفة ليس مفهوماً محصوراً في الصناعات العالية التقنية hi-tech industries، بل هو اقتصاد يشمل مجموع المصادر الجديدة للتنافسية، والتي يمكن لأي مؤسسة في أي منطقة وفي أي مجال استخدامها، بدءاً من الزراعة والتجارة بالتجزئة وصولاً إلى صناعة البرمجيات، والتكنولوجيا الحيوية (LEADBETER، 1999) من خلال التعاريف السابقة يمكن لنا تعريف اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد يكون فيه شرط الازدهار والنماء رهناً بشكل متزايد على الاستخدام الفعال للأصول المعنوية كالمعرفة، المهارات، والقدرات الإبداعية كمورد إستراتيجي للميزة التنافسية.

2- عوامل نشوء اقتصاد المعرفة:

يرجع الباحثين الأمريكيين بالمركز الاستراتيجي للدراسات الاقتصادية John Houghton و Sheehan Peter بزوغ فجر اقتصاد المعرفة إلى عاملين رئيسيين هما HOUGHTON (SHEEHAN &، 2000، ص.2):

أولاً : تزايد كثافة المعرفة: لقد أدى الانتشار المطرد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى حدوث تزايد واسع وسريع في معدلات خلق ونشر المعرفة، وهذا من خلال تسهيل عمليات الاتصال والتعاون الفني والعلمي بين الباحثين في مختلف أرجاء العالم، الأمر الذي عزز من أنشطة البحث والتطوير وحسن من مردوديتها، وفتح المنافذ أمام معارف وتكنولوجيات جديدة. و واحدة من أهم الدلائل التي يمكن أن نستدل بها على حقيقة هذا التوجه هي الارتفاع غير مسبوق في براءات الاختراع Patents ، حيث يسجل المكتب الأمريكي للبراءات والعلامات التجارية USPTO تزايداً مستمراً في عدد براءات الاختراع من 113.704 براءة اختراع مسجلة عالمياً سنة 1981 إلى قرابة 200.000 براءة اختراع سنة 2006.

ولأن التكلفة الحدية لمعالجة وتخزين وإرسال المعلومات هي عملياً شبه منعدمة، فإن تطبيق المعرفة في كل مجالات الاقتصاد أصبح أمراً في غاية اليسر والضرورة في نفس الآن، وتزايدت تبعاً لذلك كثافة ومستوى المعرفة في شتى أنواع الأنشطة الاقتصادية، حيث تؤكد الأرقام الرسمية تزايد حصة الصادرات العالمية من المنتجات العالية التقنية High technology products بين سنتي 1985 و 1995 بنسبة 15 بالمائة مقارنة بباقي السلع الأخرى التي لم تتجاوز نسبة ارتفاعها 10 بالمائة (HOUGHTON & SHEEHAN، 2000، ص.4).

ثانياً : تسارع وتيرة العولمة: إضافة إلى تزايد كثافة المعرفة في الاقتصاد، هناك من يضيف سبباً آخر كان وراء زيادة الاهتمام بموضوع اقتصاد المعرفة، ألا وهو العولمة السريعة للأنشطة الاقتصادية (HOUGHTON & SHEEHAN ، 2000 ، ص.5)، والتي ساهمت في الرفع من معدلات نقل التكنولوجيا وتعميم المعرفة. فعلى الرغم من وجود فترات

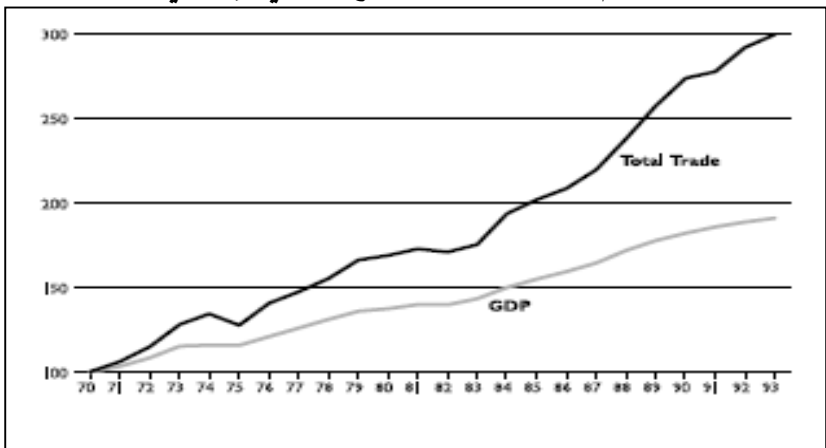
انفراج كثيرة شهدها الاقتصاد العالمي ، إلا أن المرحلة الراهنة تعد مرحلة انفتاح غير مسبوق يمكن رصده على عدة مستويات:

- تسابق دولي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة نتج عليه توجه متزايد لتحرير النشاط الاقتصادي Economic deregulation تمثّل بشكل جليّ في سلسلة الإلغاءات التدريجية للقيود الجمركية وغير الجمركية على تجارة السلع والخدمات.
- اتجاه عالمي متزايد لتعويم العملات المحلية وعولمة أسواق المال الدولية.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign direct investment وباقي أشكال تدفقات رأسمال Capital flows.

➤ محاربة قوانين الحماية الاقتصادية والعمل على تحرير أسواق المنتجات The Deregulation of Product markets في العديد من البلدان وكسر الاحتكارات الوطنية في قطاعات حيوية وحساسة كالطاقة، الاتصالات، النقل الجوي، الخدمات المالية... الخ.

لقد أدى اجتماع كل هذه العناصر إلى تحرير الاقتصاد العالمي وعولمته بشكل عميق، من خلال تزايد حجم التجارة الدولية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تكشف لنا الأرقام الرسمية عن تزايد حجم التجارة العالمية بنسبة 60% مقارنة بالنواتج العالمي الإجمالي GDP بين سنتي 1970 و 1993 (ثلثا هذه الزيادة كان بعد سنة 1983)، كما هو موضح في الشكل 04.

الشكل 01: تطور حجم التجارة العالمية والنواتج العالمي الإجمالي (بليون دولار أمريكي)



source : (SHEEHAN & HOUGHTON, 2000, p.41)

1- خصائص اقتصاد المعرفة:

يختلف اقتصاد المعرفة عن غيره من الاقتصاديات التقليدية (اقتصاد زراعي، اقتصاد صناعي) بجملة من المميزات والخصائص، نوجزها في عدة نقاط هي:

1-3- انتشار تكنولوجيا المعلومات:

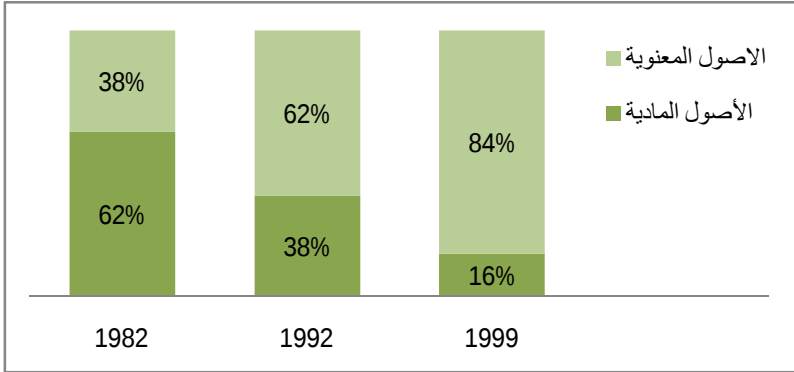
يشهد العالم خلال الآونة الأخيرة تزايداً كبيراً في معدلات استخدام أجهزة المعلومات وتكنولوجيات الاتصال في شتى مجالات الأعمال ومختلف جوانب الحياة الاجتماعية للأفراد. و يعود هذا الانفجار الحاصل في ثورة المعلومات والاتصالات بشكل رئيسي إلى الانخفاض المستمر في تكلفة أجهزة معالجة المعلومات ووحدات الاتصال ، والتطور السريع في التطبيقات المتعلقة بحاجات الأفراد والمنظمات كالرقمنة Digitalization، تطور البرمجيات Software's، تكنولوجيات التصوير والمسح الضوئي Scanning and Imaging technologies، الذاكرات الإلكترونية وأدوات التخزين Memory and Storage technologies... الخ

(Houghton & Sheehan، 2000، ص.2).

2-3- ارتفاع حصة الأصول المعنوية:

لقد شهد عالم الأعمال خلال العقدين الأخيرين تحولاً ثورياً في المفاهيم الاستثمارية للمنظمات، حيث أصبح إنتاج السلع والخدمات وخلق الثروة يعتمد بشكل كبير على الأصول المعنوية بدل الأصول المادية. ففي سنة 1982 مثلاً كانت 62 % من استثمارات المؤسسات الأمريكية تنفق على الأصول المادية كالأراضي، المعدات... وغيرها من الأصول المادية الأخرى. وفي سنة 1992، أي 10 سنوات بعدها انخفضت النسبة إلى 37 % ، أي أن أكثر من ثلثي هذه الاستثمارات يتجه نحو ما يسمى بالأصول المعنوية Intangibles assets (DAUM، 2003، ص.3).

الشكل 02: تطور نسبة الأصول المعنوية إلى إجمالي الأصول لمؤسسات S&P 500



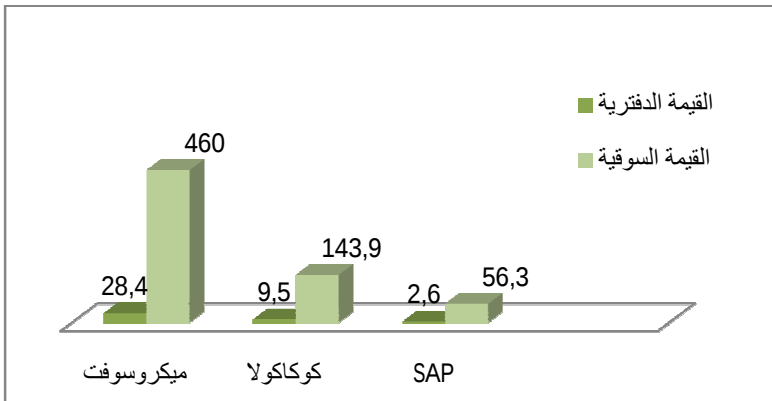
Source: (Daum, 2003, p.4)

3-3- تزايد الهوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية:

لقد أحدثت هذه الطفرة في الاستثمارات المعنوية إشكالية حقيقية في مجال تقييم المؤسسات، حيث أصبحت نسبة القيمة الدفترية (المحاسبية) إلى القيمة السوقية متدنية بشكل فاضح، خاصة بالنسبة للشركات العالية التقنية. فعلى سبيل المثال نجد أن أصول المؤسسة الأمريكية الرائدة في صناعة البرمجيات ميكروسوفت Microsoft الظاهرة في الميزانية بتاريخ 1999/12/31 لا تمثل إلا ما نسبته 6.2 % من قيمتها السوقية والمقدرة بـ: 460 مليون دولار أمريكي.

الشكل 03: الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لكبريات المؤسسات

(الأمريكية (الوحدة: بليون دولار)



Source: (Daum, 2003, p.4)

3- 4- نهاية الإدارة التقليدية:

إن النظام الرأسمالي الصناعي الذي ظهر في نهاية القرن الثامن عشر كنمط اقتصادي عام، سمح بظهور مؤسسات الأعمال العملاقة وتقنيات الإدارة الأساسية والذي ارتكز بشكل أساسي على تعبئة رؤوس الأموال الضخمة اللازمة للقيام بالعمليات الإنتاجية وباقي الأصول الأخرى اللازمة لعملية الإنتاج (معدات، عمالة بسيطة...الخ). وبذلك فقد تميزت تلك الفترة بسيطرة رأسمال، فكل من يملك رأسمال يملك الأصول المادية اللازمة للإنتاج ويستطيع استخدام العمالة البسيطة المتواجدة بوفرة. وهو الوحيد المستفيد من القيمة المضافة للعملية الإنتاجية في شكل أرباح يعاد استثمارها مراراً وتكراراً. وهذا هو الأمر الذي يستشهد به Daum عن كارل ماركس Karl Marx حين تنبأ بانتهاء الرأسمالية نتيجة حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي Social instability التي خلفها سخط الفئة العاملة عن تمركز الثروة في يد قلة قليلة من الرأسماليين، وتوقع أيضاً بأن العمال سيحاولون التحرر من هذه الحالة عن طريق خلق مجتمع اشتراكي socialist society تكون فيه ملكية وسائل الإنتاج ورأسمال ملكاً للبرولتاريا Proletariat أو مجتمع العمال (DAUM The community of workers، 2003، ص.8).

3- 5- نهاية الملكية الرأسمالية:

على عكس العمالة البسيطة التي سادت في العصر الصناعي، فالعمالة المعرفية في وقتنا الحالي تمتلك عناصر الإنتاج (معرفة، خبرة...الخ) وهي أدوات يمكنهم أخذها معهم حين الانتقال من مؤسسة لأخرى. إذن إذا كانت المؤسسات تمتلك الأصول المادية المجسدة في المعدات والمباني وغيرها فهي لا تمتلك هذا النوع من الأصول، لذلك أصبحت العديد من المؤسسات (خاصة المؤسسات العالية المعرفة) تحافظ على رأسمالها المعنوي، عن طريق مكافئة العمال بمنحهم جزءاً من أسهم المؤسسة. حيث تهدف مثل هذه المؤسسات من خلال هذه السياسة إلى ربط مهارات العمال برأسمال الشركة. وهي نفس الخلاصة التي ذكرها Daum حول نظرية كارل ماركس عن مجتمع العمال الذي يحصلون فيه على حصتهم من القيمة المضافة المتولدة من عملية الإنتاج (DAUM، 2003، ص.10).

3-6 - حتمية الإبداع لأجل البقاء:

يشير waltz عن Gary Hamel في كتابه Leading the revolution إلى أن ثورة الأعمال في القرن الواحد والعشرين ستتميز بالتعقيد والسلوك غير الخطي للتكنولوجيا، ويفصل في نفس الكتاب على أن التطور التكنولوجي الحاصل خلال الثلاث عقود السابقة قد مر بثلاث مراحل أساسية هي (WALTZ، 2003، ص.9):

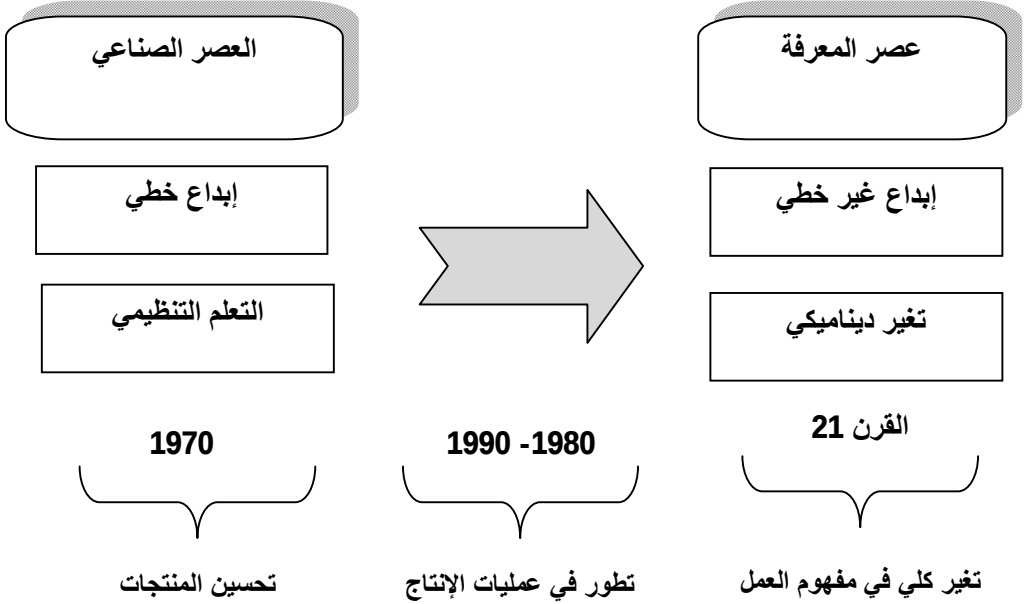
المرحلة الأولى: وكانت خلال فترة السبعينات وقد تميزت بالتركيز على عنصر التحسين من خلال الابتكار والإبداع المستمرين لتحسين المنتجات والخدمات المقدمة في حين ركز التسيير على زيادة الأصول الإنتاجية المادية.

المرحلة الثانية: وكانت خلال فترة الثمانينات والتسعينات، أين تحول الاهتمام نحو الأصول المعنوية Intangible assets، وذلك بترشيد العمليات الإنتاجية من خلال إعادة هيكلة عمليات الإنتاج Business process re-engineering، وقد تزامن هذا التوجه الجديد مع تزايد الاهتمام بتطوير المؤسسات التعليمية (البحث والتطوير).

المرحلة الثالثة: وهي الفترة الراهنة والتميزة بالانتشار الواسع للتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات، وتعقيد العولمة، والثورة غير خطية للإبداع والمرونة، وتزايد عدد المخاطر التي تهدد المنظمات فأصبح تبني أجندة إبداعية غير خطية لمسيرة التغير الدائم في البيئة التشغيلية للأعمال مفتاح الصمود والنجاح في السوق والحفاظ على التنافسية.

ووفقاً لـ: Hamel فإن روح الإبداع المستمر والمرونة الشديدة أصبحت هي المحددات الأساسية للحفاظ على تنافسية المنظمات في الثورة الغير خطية للأعمال في عصر المعرفة. وفيما يأتي رسم بياني يوضح خصائص كل مرحلة.

الشكل 04: تطور مفهوم الإبداع في الأعمال



Source: (WALTZ, 2003, p.9)

سقوط المركزية وسيادة التنظيم الشبكي:

واحدة من أهم مبادئ ومميزات العصر الصناعي Industrial Age التي أخذت تتداعى مع زحف تيار تكنولوجيات المعلومات هو مبدأ المركزية، حيث أتاحت النمطية التي فرضها المجتمع الصناعي أن تقوم مؤسساته على أساس مركزي لدرجة أن الإدارة المركزية أصبحت من الفنون الرفيعة التي تبحث الإدارات في تطويرها على حد تعبير توفلر (راجي، 1992، ص.23). ولم تقتصر المركزية على المؤسسات الإنتاجية فقط بل تعدت ذلك لتسود أغلب المؤسسات بما فيها المؤسسات الخدمية والسياسية. وظل هذا هو الحال على مدى ما يزيد عن قرنين من الزمان، وظلت المركزية الممعة هي أفضل أشكال تسيير مؤسسات المجتمع الصناعي. ومنذ عقدين من الزمن بدأ هذا النموذج التنظيمي في التداعي لصالح مجتمع المعلومات الحديث الذي يقوم على مبادئ وأسس تختلف تماماً عن المبادئ والأسس والتي قام عليها مجتمع الصناعي (القيمة، الطلب، العرض... الخ) حيث أدت تكنولوجيات المعلومات

الحديثة إلى تحليل النمطية وعملية القبلية التي خضع لها الأفراد حيناً من الدهر. وتحول الأفراد والمؤسسات تدريجياً نحو اللامركزية والإقليمية والمحلية في شتى مجالات نشاطاتهم، فتحوّلت المؤسسات العالمية العملاقة MNC إلى ما يسمى بمراكز الربحية Centres of profit والبنوك الكبيرة إلى نوافذ مصرفية منثورة هنا وهناك. وبشكل عام تحول نشاط المؤسسات في مجتمع المعلومات القائم على تشخيص عنصر الطلب من التنظيم الهرمي Pyramidal organization إلى نمط التنظيم الشبكي Network organization الذي يتيح للمؤسسات سرعة التأقلم وإعادة الهيكلة تبعاً للمتطلبات السريعة التي تفرضها ديناميكية السوق. وهناك خصائص أساسية لهذا التنظيم نوجزها في ما يلي: السرعة في تطوير المنتجات والخدمات، التركيز على الجودة الكلية للمنتج، مرونة نظم الإنتاج، الحافز الجماعي وتنمية روح الفريق، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الحفاظ على البيئة من خلال الاهتمام أكثر بالتكنولوجيا والهندسة الخضراء (غنيمي، 1997، ص.13).

3-7-سيادة العمل المعرفي:

لعل أهم التغيرات التي صاحبت مجتمع المعلومات الحديث، تتعلق أساساً بالتحول في مجال العمل والإنتاج، أي الانتقال من الصناعات التي كانت تشكل محور الإنتاج في عصر الصناعة والتي كانت تعتمد على الجهد العضلي للعامل في عمل محدد متكرر لا يحتاج إلى كثير من تشغيل العقل، إلى صناعات بازغة جديدة تمثل مركز الثقل فقي الإنتاج، وتعتمد على التطورات التكنولوجية المتلاحقة. وهي في الغالب صناعات تعتمد على المجهود العقلي للعامل وعلى مقدرته على الابتكار والإبداع واستنتاج الأفكار الجديدة غير التقليدية. الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على العمالة الفنية Skilled labour، حيث تقدر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية معدل البطالة للأفراد ذوي التعليم المتوسط (تعليم ثانوي فما تحت) 10.5%، في حين تسجل معدل أقل من 3.8% للأفراد الحاصلين على مؤهلات عالية (VINCENTE، د ت، ص.10).

3-8 - تشخيص الطلب:

تمارس أغلب المنشآت نشاطها في بيئة ديناميكية أهم ما يميزها هو العولمة وانفتاح الأسواق، الطلب المشخص une demande personnalisée، المنافسة المتزايدة من حيث تجديد وتطوير القدرات الإنتاجية، والمهارات المتميزة، وتطور وتعقد المعارف والتكنولوجيات الواجب السيطرة عليها. في هذه البيئة الاقتصادية الجديدة أصبح الزبون هو الحكم الرئيسي لقواعد اللعبة الإنتاجية، الأمر الذي أدى ببعض رجال الأعمال ك: Charles sirois إلى دعوة المنشآت التخلي عن فلسفة الأعمال القائمة على فكرة ديكتاتورية العرض la dictature de l'offre والأخذ بفكرة ديمقراطية الطلب la démocratie de la demande وأن السيادة في العصر الحالي تكون للمستهلك. وبالتالي أصبحت المنشآت مجبرة على ضرورة التأقلم مع هذه المعطيات الجديدة من خلال: (JACOB، 2000، ص.1)

- ترشيد التكاليف وإعادة إعداد المهارات الأساسية (تدنية الحجم التنظيمي، إعادة هندسة نشاطات الأعمال، إعادة هيكلة وحدات الإنتاج وربطها بشكل مباشر مع الأسواق)
 - التحسين التطوير المستمرين وإخضاع المنتجات لمعايير الجودة العالمية (شهادات الإيزو ISO، المعايير التنافسية étalonnage، Six Sigma، Kaizen، approche concurrentiel)
 - الاعتماد على المعلوماتية والتحول التدريجي نحو النشاط الافتراضي (تجارة إلكترونية، أعمال إلكترونية... الخ)
 - البحث عن أكبر قدر ممكن من المرونة (لامركزية الهياكل والتنظيم déconcentration، تعدد المهارات polyvalence، توزيع المسؤولية على الفرق équipes responsabilisées... الخ)
- ولذلك فإن المنظمين إذا كانوا بحاجة إلى النهوض بمؤسستهم إلى مصاف العالمية classe mondiale فإنهم ملزمون بتحويل نظرتهم من الإنتاج إلى الطلب عن طريق الأخذ بالاستراتيجيات السابقة.

خاتمة:

لقد حاولنا في هذه الدراسة أن نفهم مختلف التحولات التي تعصف بالاقتصاد العالمي، ونحلل مختلف الخصائص التي تميز بيئة الأعمال الراهنة، حيث توصلنا إلى أن نمو المعرفة البشرية والانتشار الواسع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة قد أدتا إلى إحداث تغييرات جذرية في أنماط عمل المنظمات وأساليب الحياة الاجتماعية للأفراد، وأصبحت المؤسسات مجبرة على محاكاة هذه التغيرات والاستفادة منها قدر الإمكان. ومن جملة هذه التحديات التي تواجهها المؤسسات في الاقتصاد الحالي القائم على المعرفة نذكر ما يلي:

➤ لقد أصبحت القدرة على المنافسة المباشرة Head to Head competition شرطاً رئيسياً للاستمرار والنجاح وفي الأسواق خاصة بعد عولمة المنافسة وفتح الأسواق (المشروط وغير المشروط).

➤ لقد أصبح شرط الحجم عاملاً رئيسياً وميزة هامة للبقاء أمام المنافسة وولوج الأسواق الخارجية، الأمر الذي زاد من حدة التحدي أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت مجبرة على عقد شراكات أجنبية (وإن كان البعض لا يوافق على هذه النقطة ك : (Gary Hamel

➤ لقد أدت عولمة الإنتاج إلى ترشيد عملية الإنتاج، من حيث تنسيق توزيع وتراكم الأصول، تكريس مبدأ التخصص specialization وتعزيز مفهوم الفروع الأجنبية وخطوط الإنتاج العالمية global، Chain of production وبالتالي ضمور عهد الأسواق الداخلية (الطلب المحلي).

➤ لقد أضحى النشاط الاقتصادي على قدر كبير من المرونة، وأضحت العلاقة بين العرض والطلب أكثر تفاعلية من ذي قبل، وأجبرت المنظمات تبعاً لذلك على تبني نماذج تسويقية حديثة مبنية على تشخيص الطلب.

- تسجل الاقتصاديات المعرفية أرباحاً هائلة جراء التحولات في الأنماط الاستهلاكية والصناعية، وينعكس هذا النمو في الصناعات المعرفية على نمو في مداخل هذه الصناعات، ارتفاع أجور الوظائف المعرفية، استمرار أنشطة البحث والتطوير... الخ .
- يحتم النمط الاقتصادي الجديد القائم على المعرفة على المؤسسات أن تتعلم كيفية تعظيم العائد ليس فقط عن طريق الأصول المادية بل حتى بالاعتماد على الأصول المعنوية، الأمر الذي يستوجب وجود نموذج جديد لمنظمات الأعمال، وأنظمة إدارة جديدة أكثر تأقلاً مع هذه المحركات المعنوية الجديدة للقيمة.
- لقد أدى تزايد الارتباط Inter-dependence بين التجارة العالمية، وحركة رؤوس الأموال، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى تزايد معدلات نشر المعرفة ونقل التكنولوجيا.
- تغير مفهوم تنافسية المؤسسات من البحث عن الموارد إلى ضرورة الإبداع والتغيير المستمر في طرق وأساليب الإنتاج.
- ينبغي على المؤسسات ترشيد التكاليف وإعادة إعداد المهارات الأساسية (تدنية الحجم التنظيمي، إعادة هندسة نشاطات الأعمال، إعادة هيكلة وحدات الإنتاج وربطها بشكل مباشر مع الأسواق).
- ضرورة التحسين والتطوير المستمرين، وإخضاع المنتجات لمعايير الجودة العالمية (شهادات الإيزو ISO، المعايير التنافسية approche Kaizen, Six Sigma, étalonnage concurrentiel).
- الاعتماد على المعلوماتية والتحول التدريجي نحو النشاط الافتراضي (تجارة إلكترونية، أعمال إلكترونية... الخ) لما له من مزايا تنافسية من حيث التكاليف والفعالية.
- البحث عن أكبر قدر ممكن من المرونة (لامركزية الهياكل والتنظيم déconcentration، تعديد المهارات polyvalence، توزيع المسؤولية على الفرق équipes responsabilisées... الخ)

قائمة المراجع:

- ¹- OCDE.(1996) . *the knowledge based economy*, paris
- ²- Godin, Benoit. (2008) . *the knowledge economy ; fritz machlup's construction of a synthetic concept*, Quebec, Canada
- ³ - new Zealand government.(1999). *the knowledge economy*
- ¹ - leadbeter, Charles.(1999).*new measures for the new economy*
- ⁵- Houghton, John and Sheehan Peter.(2000). *A Primer on the Knowledge Economy*, Centre for Strategic Economic Studies, Victoria University
- ⁶- Daum, Juergen H.(2003). *intangible assets and value creation*, Wiley, England
- ⁷ – waltz, Edward.(2003). *knowledge management in the intelligence enterprise*, Artech house, England
- ⁸ – Vincent, Jérôme. *économie de connaissance*, institut d'études politiques de Toulouse, consultable sur : <http://www.univ-tlse1.fr/lereps/present/vicente.html>
- ⁹ – Jacob, Real. (2000).*Gérer les connaissances un défi de la nouvelle compétitivité du 21e siècle*, Université du Québec

10 - عنايات، راجي . (1992). *أفريقوا بريحكم الله، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة*

11 - غنيمي، محمد أديب رياض . (1997) . *شبكات المعلومات: الحاضر والمستقبل،*

المكتبة الأكاديمية، القاهرة.